

الفجوة في النوع الاجتماعي في التمكين الاقتصادي والعمل

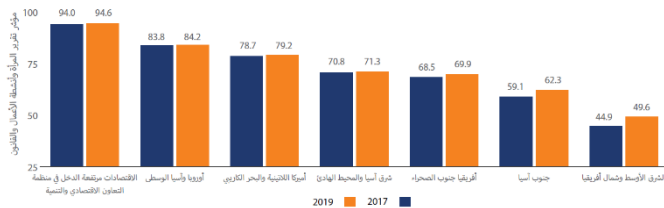
1. وضع مصر في التقارير العالمية

في تقرير الفجوة في النوع الاجتماعي عام 2020 من المنتدى الاقتصادي العالمي ذكر ان إجمالي الفجوة في النوع الاجتماعي عالميا 69% وفي الصحة 97% اما في التعليم 96% وفي العمل والاقتصاد 58% وفي التمكين السياسي 25%. وترتيب مصر في الفجوة من النوع الاجتماعي 134 من عدد 153 دولة. وكان ترتيب مصر في الصحة 85 وفي التعليم 102 وفي الاقتصاد والعمل 140 والتمكين السياسي 103. ومن الترتيب يتضح لنا ان أضعف قطاع لدينا في فجوة النوع الاجتماعي هو التمكين الاقتصادي والعمل او التمكين الاقتصادي. ولمعرفة تفاصيل ترتيب مصر 140 في التمكين الاقتصادي والعمل نجد ان ترتيب مصر من حيث الاشتراك في قوى العمل 143. والمساواة في الاجر لنفس الوظيفة او العمل 22. ومن حيث الفجوة في دخل الفرد ترتيبنا 139. ومن حيث ترتيبنا او الفجوة في الوظائف العليا 145. وترتيبنا مصر في الفجوة في العمالة الفنية 116. لا بد ان نذكر ان ارتفاع معدل الأمية بين الإناث مقارنة بالذكور، حيث يبلغ معدل الأمية للذكور 21% مقابل 30.8% للإناث عام 2017. وأيضا نجد ضعف مشاركة الإناث في الحياة الاقتصادية وصعوبة تملك الأصول والتمويل او الحصول على قروض وضعف اتاحة التدريبات والمهارات والمعرفة للإناث. يذكر البعض ان الرجل يبلغ دخلة حوالي 3.8 اضعاف دخل المرأة. http://www3.weforum.org/docs/WEF_GGGR_2020.pdf

المرأة وانشطة الاعمال والقانون 2020 البنك الدولي أوضح التقرير انه المرأة وأنشطة الاعمال والقانون هي الدراسة السادسة من سلسلة الدراسات التي هدفت لتحليل القوانين والتشريعات التي تؤثر على الفرص الاقتصادية للمرأة في 190 اقتصادا. تم إنشاء ثمانية مؤشرات تتمحور حول تفاعل النساء مع القانون، حينما يبدأ مسيرتهن المهنية، وتطورهن خلالها، وحينما ينهينها، مع القرارات الاقتصادية التي اتخذتها المرأة في مختلف مراحلها العمرية. وكانت المؤشرات الثمانية هي: التنقل، ومكان العمل، والاجر، والزواج، والوالدية، وريادة الاعمال، والممتلكات، والمعاش التقاعدي.

يعمل بالبيانات المنقطة في المرأة وأنشطة الاعمال والقانون 2020 بدءا من 1 أيلول لعام 2019، وتستخدم هذه المؤشرات لبناء الدليل على العلاقة بين المساواة القانونية على أساس النوع الاجتماعي والمرأة في سياق ريادة الاعمال والتوظيف،

الشكل 3.1 | المناطق التي سجلت أقل نقاط تقييم في المرأة وأنشطة الأعمال والقانون حققت أعلى تقدم صوب تحقيق المساواة



المصدر: قاعدة بيانات المرأة وأنشطة الأعمال والقانون.

الأوسط 49.6 من درجة 100 وهي أقل تقييم وبالتالي أكبر فجوة في النوع الاجتماعي. والدراسة كانت على 190 دولة اشتركت وكان التقييم من 100 درجة وحصلت مصر على 45 درجة وترتيب مصر 178 من 190 دولة. مع العلم بان السعودية أحرزت اعلى تقدم وحصلت على 70.6. ولشرح درجة مصر بناء على المؤشرات الثمانية كانت

مؤشر	القيمة
التنقل	50
مكان العمل	75
الاجر	0
الزواج	0
الوالدية	20
ريادة الأعمال	75
الممتلكات	40
المعاش التقاعدي	100
مؤشر الفجوة في النوع الاجتماعي	45.0

<http://pubdocs.worldbank.org/en/346621592507140142/WBL2020-Arabic.pdf>

World Employment and Social Outlook Trends 2020

لخص هذا الكتاب تحديات سوق العمل طويلة الأمد. تقدم أربعة الرسائل الرئيسية.

أولاً، انخفاض النمو الاقتصادي المتوقع ونقص الشمولية على الأرجح إلى إضعاف قدرة البلدان منخفضة الدخل للحد من الفقر وتحسين ظروف العمل.

ثانياً، مقياس أكثر شمولاً لتكشف قلة استغلال الأشخاص في سن العمل فجوات كبيرة في الوصول إلى العمل؛ معدل "إجمالي العمالة نقص الاستخدام" واضح ويتجاوز إلى حد كبير أن البطالة.

ثالثاً، حتى عندما يكون لدى الناس وظيفة، تبقى هناك أوجه قصور كبيرة في جودة العمل. عمل لائق تتعلق بكفاية الأجور أو العمل الحر المكاسب، والحق في الأمن الوظيفي ومكان عمل صحي، والحصول على الحماية الاجتماعية، وفرصة للتعبير عن وجهات نظر المرء واهتماماته من خلال نقابة العمال أو منظمة أصحاب العمل أو غيرها الهيئة التمثيلية والحقوق الأساسية الأخرى مثل عدم التمييز. العجز في العمل اللائق وضوحاً بشكل خاص في الاقتصاد غير الرسمي الذي يسجل أعلى معدلات الفقر أثناء العمل ومرتفعة حصص الأشخاص الذين يعملون لحسابهم الخاص أو العاملين في الأسرة المساهمة الذين يفتقرون إلى العدد الكافي الحماية.

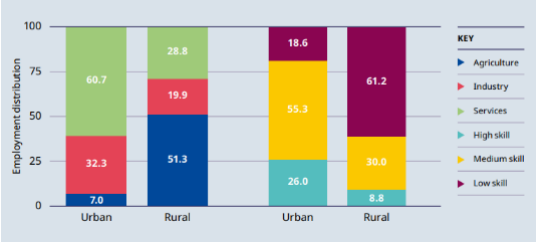
رابعاً، تسود تفاوتات كبيرة في الوصول للعمل وجودة العمل وتفاوت في الدخل. عدم المساواة والعجز واسع الانتشار في العمل اللائق ليس فقط تؤدي إلى عدم الكفاءة الاقتصادية، ويمكن أن تقوض أيضاً التماسك الاجتماعي داخل البلدان. زيادة عدد الاحتجاجات عام 2019 مما يوحي بأن الاستياء من الوضع الاجتماعي أو الاقتصادي أو السياسي على ارتفاع. الرسالة العامة لهذا التقرير هي. يجب على الحكومات والعمال وأصحاب العمل الاستمرار في إعطاء الأولوية لسياسات سوق العمل التي تحقق هذه الأهداف

ونجد ان معدل قوة العمل الى تعداد السكان في الجدول التالي

Country income group	Demographic group	Employment-to-population ratio		Labour force participation rate		Unemployment rate		Time-related underemployment		Composite rate of labour underutilization	
		Urban	Rural	Urban	Rural	Urban	Rural	Urban	Rural	Urban	Rural
World	Total	55.9	59.4	59.8	61.9	6.5	4.0	4.1	6.1	13.8	12.3
	Female	44.8	44.3	48.1	46.0	6.9	3.8	4.7	6.8	16.0	13.8
	Male	67.1	74.2	71.6	77.4	6.3	4.1	3.6	5.7	12.2	11.5
	Youth	32.7	38.5	39.3	43.1	16.8	10.7	5.9	8.8	28.8	23.7

Figure 2.3

Employment distribution across broad sectors and skill levels, rural versus urban residence, Asia and the Pacific, 2019 (percentages)



نجد الزراعة تمثل 51.3% من المشتغلين في الريف و7% من المشتغلين في الحضر. ونجد الريف يحتاج الى عمالة منخفضة المهارة بنسبة 61.2% بينما الحضر 18.6%

https://www.ilo.org/global/research/global-reports/weso/2020/WCMS_734455/lang-en/index.htm

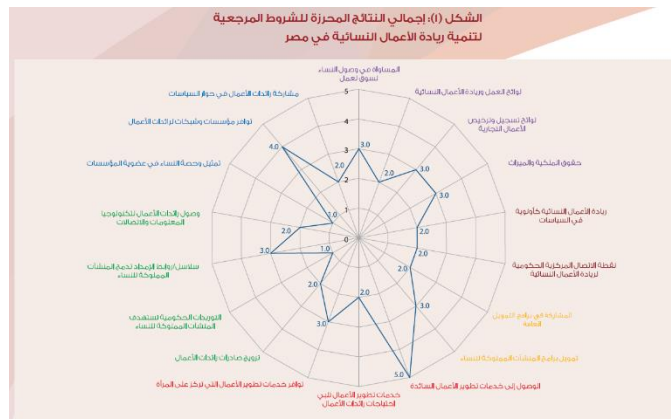
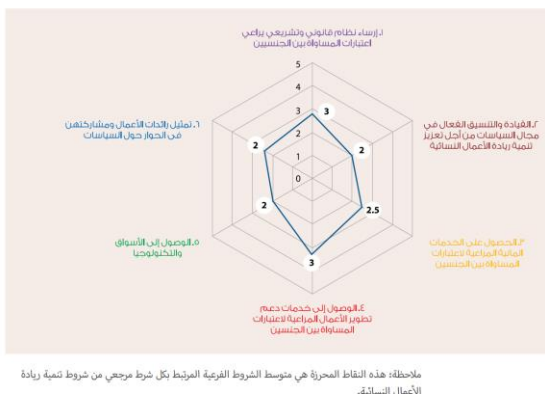
اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) لجنة المرأة الدورة التاسعة عم ان، 26-27 تشرين الثاني/نوفمبر 2019

تمكين المرأة في الاقتصاد والمجتمع -بلغت الفجوة بين الجنسين في المشاركة في القوى العاملة في المنطقة العربية 58 في المائة في عام 2015، بعد أن كانت 60 في المائة في عام 1995. لكن هذه الفجوة لا تزال الأكبر في العالم. وفي عام 2018 بلغت نسبة مشاركة الرجال في القوى العاملة 2.77 في المائة، مقابل 9.18 في المائة للنساء. والفجوة بين الجنسين في أعمال الرعاية غير المدفوعة هي الأعلى أيضا في المنطقة العربية، وتسهم في تقييد مشاركة المرأة في الاقتصاد. فهي تقضي وقتا أطول من وقت الرجل بحوالي 7.4 مرات في رعاية الأطفال والمسنين والقيام بالأعمال المنزلية. وأدى التقدم التكنولوجي إلى تنامي الاقتصاد الرقمي، فأنشأ أشكال جديدة من العمل ونتج منه تحول في طبيعة التشغيل. ويتيح الوصول إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات فرصا هامة انخراط المرأة في أنشطة مدرة للدخل وأنشطة الأعمال الحرة، ويزيد من فرص وصولها إلى ما يلزم من موارد مالية ومعلومات لتحسين الإنتاجية. وتشهد المنطقة العربية العديد من المبادرات في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لدعم تشغيل المرأة. ومن هذه المبادرات مشروع تنفذه منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية لتعزيز تمكين المرأة من أجل تنمية صناعية شاملة ومستدامة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في الأردن، وتونس، والجزائر، ودولة فلسطين، ولبنان، ومصر، والمغرب. ويحس ن هذا المشروع إمام المرأة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، من خلال التدريب في جملة مجالات منها التسويق على الإنترنت واللغة المستخدمة في الإعلانات، وأسس البيع على الإنترنت، والتعريف على طرق الدفع، وتخزين البيانات والمعلومات وتحديثها. وتزدهر المبادرات الخاصة أو غير الحكومية في ليبيا كمبادرة Yummy هي عبارة عن تطبيق لتوصيل وجبات أعدتها النساء في منازلهن. ومبادرة Online Weavers Women في المغرب) لتمكين العاملات في الحياكة في الأرياف من بيع سجاجات مصنوعة يدويا مباشرة على الإنترنت وجني الدخل-ويساعد الاستخدام الفعال لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في التصدي لتحديات تواجه رائدات الأعمال في البلدان المتقدمة والبلدان النامية. ومن هذه التحديات إمكانية الوصول إلى الأسواق، والتنسيق الافتراضي للأعمال، وتوفير الاتصالات في مجالي التسويق والإعلان، وزيادة الإيرادات، وتوفير الوقت والمال، والتداول عن بعد. وتظهر آخر الإحصاءات أن شركة ناشئة من أصل ثالث شركات في المنطقة العربية تؤسسها امرأة.

<https://www.unescwa.org/sites/www.unescwa.org/files/events/files/1901016.pdf>

وفي كتاب تقييم ريادة الاعمال النسائية توجد رسمة توضح الوضع الحالي لريادة الاعمال النسائية

الشكل (١٢)، ملخص التقييم الكمي للشروط المرجعية الست لتنمية ريادة الأعمال النسائية



ومن التحديات الرئيسية لريادة الأعمال النسائية في مصر هي غياب اسراتيجية الحكومة لتنمية ريادة الاعمال النسائية، صعوبة الوصول إلى (أسواق العمل وضعف مهاراتهم+ ضعف الخدمات المالية التي تلي احتياجات ريادة الاعمال+ خدمات تطوير الاعمال-التكنولوجيا الجديدة والاسواق + يركزون على الزراعة كقطاع غير رسمي+ مسؤوليات اجتماعية كبيرة على السيدات وقيود على التنقل.

الجدول (١): الفوارق بين الجنسين في توزيع المشتغلين لحساب أنفسهم/أصحاب الأعمال بين القطاع المنظم وغير المنظم

الحالة	القطاع المنظم (%)			القطاع غير المنظم (%)		
	ذكور	إناث	إجمالي	ذكور	إناث	إجمالي
المستخدمون (عمالة مدفوعة الأجر)	٩٠٤	٩٨٠٤	٩٢٠٤	٦٠٧	٢٥٠٦	٥٥٠٧
المستخدمون (مستخدمون تم تعيينهم)	٥٠٨	٠٠٦	٤٠٥	١٧٠٧	٦٠٨	١٦٠٢
العمال المستقلون (لا يُشغلون عاملين)	٣٠٥	٠٠٨	٢٠٨	١٤٠٦	٢٥٠٠	١٦٠١
العمال المساهمون من الأسرة (عمالة غير مدفوعة الأجر)	٠٠٣	٠٠٢	٠٠٣	٧٠٠	٤٠٠٨	١٢٠٠
الإجمالي (نسبة)	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠

المصدر: Fatma, A. Fatma and A. Hiam, 2015. "Formal and Informal Sector in Egypt: A Comparative Study", CAPMAS, p. 6

نجد ان العمالة غير مدفوعة الاجر في الاسرة تمثل 7% للرجال و40.8% للسيدات في القطاع الغير رسمي او الغير منظم

ونجد توزيع الاعمال المملوكة للنساء حسب النشاط الاقتصادي نجد ان الزراعة والصيد تمثل 58% وتجارة الجملة وقطاعي 32% وتصنيع 3% وأخرى 7%-المصدر نشرة السنوية للقوى العاملة 2014 –الجهاز المركزي لتعبئة والإحصاء

https://www.ilo.org/africa/information-resources/publications/WCMS_622817/lang--ar/index.htm

إطلاق عنان إمكانيات رائدات الأعمال في مصر 2019-منظمة العمل الدولية: استبعاد المرأة يعنى استبعاد نصف المجتمع ودمج المرأة معناه بناء قوى عاملة ذات فكر وطرق مختلفة مما يزيد من فرص الابتكار وربحية الاعمال وتم استخدام الشروط المرجعية الستة لتقييم تنمية ريادة الاعمال النسائية والشروط هي

- نظام قانونيا وتشريعي يراعى اعتبارات المساواة بين النوع الاجتماعي ويعزز تمكين المرأة اقتصاديا
- القيادة الفعالة للسياسات والتنسيق من اجل تعزيز تنمية ريادة الاعمال النسائية
- الوصول الى الخدمات المالية
- الوصول الى خدمات دعم وتطوير الاعمال المراعية للمساواة في النوع الاجتماعي
- الوصول الى الأسواق والتكنولوجيا
- تمثيل الرائدات ومشاركتهن في حوار السياسات

https://www.ilo.org/africa/information-resources/publications/WCMS_712939/lang--ar/index.htm

في كتاب مصر في ارقام – العمل الصادر في مارس 2020 من الجهاز المركزي لتعبئة والاحصاء نجد ان

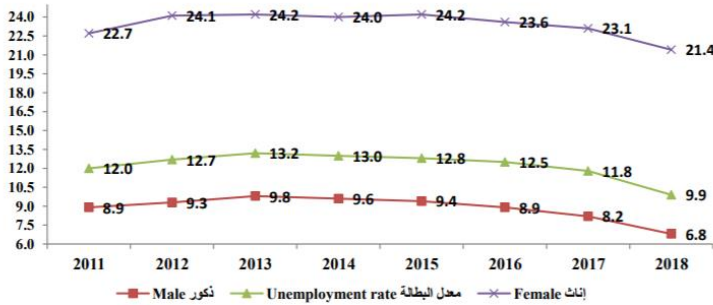
أجمالي قوة العمل في عام 2018 وصلت الى 28.8 مليون. عدد المشتغلون 26 مليون منهم 4.7 مليون اناث. عدد المتعلمون 2.8 مليون منهم 1.2 مليون اناث و 1.5 مليون ذكور. معدل البطالة على مستوى الجمهورية 9.9% معدل بطالة الذكور 6.8% والاناث 21.4%. معدل الاناث في قوة العمل على مستوى الجمهورية 20.9% والباقي ذكور. اعلى نشاط اقتصادي لتشغيل بصفة عامة قطاع الزراعة ويمثل 21.7%. ثم نشاط الجملة والتجزئة 13.6% ثم التشييد والبناء 12.5% وأيضا الصناعات التحويلية 12.5%. اعلى نشاط اقتصادي للمشتغلين الاناث هو الإدارة العامة والضمان الاجتماعي بعدد 1.1 مليون تليها الزراعة وتعمل بالزراعة حوالي مليون سيدة تلي الزراعة تجارة الجملة والتجزئة بحوالي 0.64 مليون ثم التعليم 0.55 مليون مع العلم بان إجمالي المشتغلين من الاناث الكلي 4.7 مليون. اعلى نشاط اقتصادي للمشتغلين الذكور الزراعة 4.6 مليون ثم التشييد والبناء 3.2 مليون ثم تجارة التجزئة والجملة 2.8 مليون مع العلم إجمالي المشتغلين من الذكور 21.2 مليون. عدد المشتغلين في الريف 15.2 مليون وعدد المشتغلين في الحضر 10.7 مليون. اعلى تشغيل في الريف في

محافظات البحيرة 1.5 مليون ثم الشرقية 1.4

مليون ثم الدقهلية 1.2 ثم المنيا 1.2 ثم المنوفية 1.1 مليون. معدل البطالة على مستوى الجمهورية 9.9% بينما الاناث 21.4% والذكور 6.8%. اعلى معدل بطالة في محافظات شمال سيناء 48% تليها اسوان 24% تليها البحر الأحمر 23% ثم السويس 18% ثم دمياط 16%. ترتيب البطالة في الصعيد اسوان 24% ثم أسبوط 11.6% ثم الجيزة 11% ثم الأقصر 7.5% ثم سوهاج 6.4%. اعلى معدل بطالة في صعيد مصر في الاناث اسوان 49.7% ثم الأقصر 38% ثم أسبوط 34% قنا 28% ثم سوهاج 21% ثم المنيا 14.6% ثم بنى سويف

تطور معدل البطالة طبقاً للنوع (2011-2018)

The unemployment rate has evolved according to growth (2011-2018)



(1) include general secondary & Azhar.

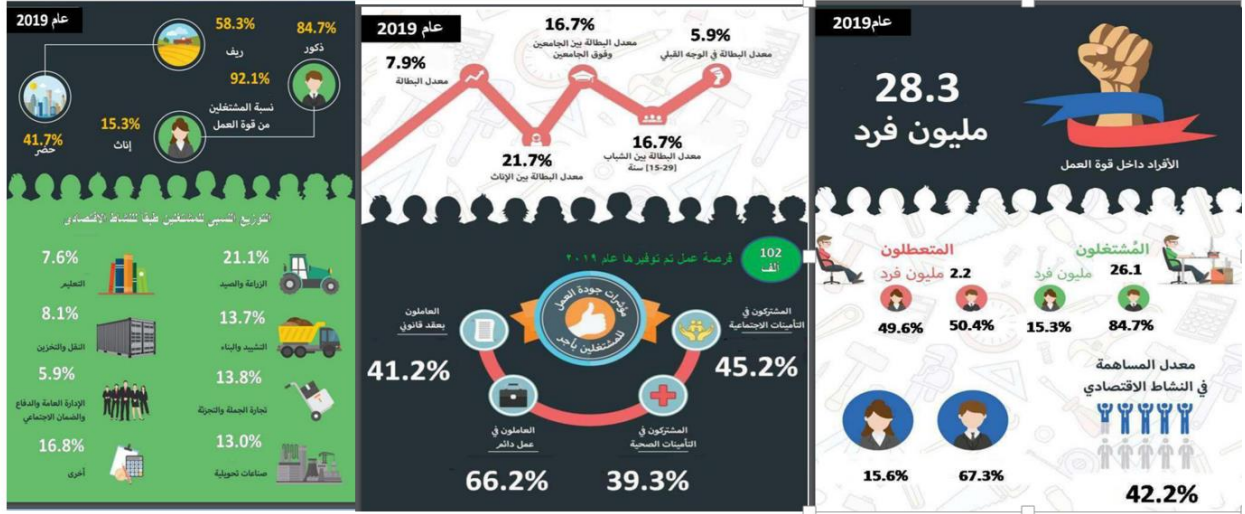
(1) تشمل الثانوى العام والازهرى

Egypt in Figures 2020

مصر في ارقام 2020

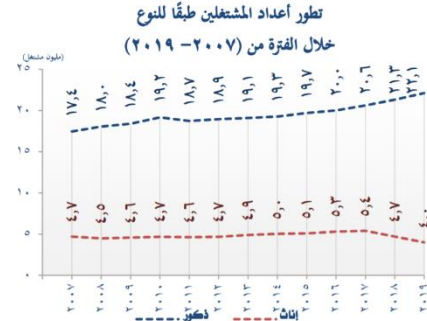
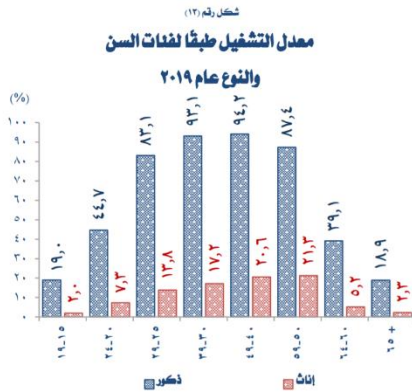
9% ثم الفيوم 7.4%. اعلى معدل بطالة في صعيد مصر في الذكور اسوان 16.8% ثم أسبوط 7.7% ثم الجيزة 7.5% ثم سوهاج 4.7% ثم بنى سويف 4.4%. اعلى عدد للعاطلين حسب الدراسة هم جامعي وفوق الجامعي 1.3 مليون ثم المتوسط الفني 974 الف. اعلى عدد للعاطلين في الاناث هم جامعي وفوق الجامعي 751 الف ثم فنى متوسط 400 الف. اعلى قطاع حكومي في تشغيل الاناث التعليم 503 الف ثم الصحة 308 الف. إجمالي العاملين بالحكومة 4.6 مليون منهم 3.4 مليون ذكور و 1.1 مليون اناث. قطاع التعليم يمثل 41.6% من إجمالي العاملين في الحكومة يليه الصحة 16.6%

النشرة السنوية المجمعّة للقوى العاملة اصدار يونيو 2020 من الجهاز المركزي لتعبئة والاحصاء نجد



القوى العاملة في عام 2019 هو 28.3 مليون فرد والمشتغلون 26.1 مليون ومعدل الرجال في المشتغلون 84.7% والسيدات 15.3% وهنا يتضح الفجوة الكبرى بين الرجال والسيدات. والمتعطّلون هم 2.2 مليون فرد منهم 50.4% من الرجال و49.6% من السيدات. وبشكل عام معدل البطالة 7.9% ونجد معدل البطالة في السيدات 21.7% ومعدل البطالة بين الشباب من عمر 15 الى 29 سنة هو 16.7%. ومعدل البطالة بين الجامعيين وفوق الجامعيين 16.7%. وهنا نسال هل التعليم في مصر يلبي طلبات واحتياجات سوق العمل. هل التعليم يمد الخريجين بالمهارات والمعرفة المطلوبة لسوق العمل. هل الخريجين يفكرون في المناصب والمكاتب وهم خريجين جدد.

اما عن التوزيع النسبي للأنشطة الاقتصادية نجد اعلاهم الزراعة والصيد بمعدل 21.1% ثم تجارة الجملة والتجزئة 13.8% ثم التشييد والبناء 13.7% ثم صناعات تحويلية 13%. والشيء الذي يشير الى الفجوة بين الرجال والسيدات نجد من ضمن المشتغلون شريحة يعملون بدون اجر وهم 17.3% من السيدات و3.4% من الرجال وهنا فجوة حتى في عدم دفع الأجور. وأيضا فجوات كبيرة في معدل التشغيل طبقا للسن والنوع كما هو موضح بالرسم. ونجد اعلى تشغيل للشباب سن 40 الى 49 سنة هو 94.2% بينما لنفس الشريحة من الاناث 20.6%. ونجد اقل معدل تشغيل للشابات في سن 15 الى 19 سنة كان 2% وكان للرجال لنفس الشريحة 19%



كذلك تُظهر الإحصاءات أن حجم المشتغلين قد ارتفع بنحو ١٠٢ ألف مُشتغل في عام ٢٠١٩ مقارنةً بعام ٢٠١٨.

ومن تتطور اعداد المشتغلين نجد في عام 2019 زاد عدد المشتغلين في الرجال بينما قل عدد المشتغلين من السيدات

معدل البطالة طبقاً للحالة التعليمية						السنة
أمي	يقرأ ويكتب	أقل من المتوسط	مؤهل متوسط	فوق المتوسط	جامعة وفوق الجامعي	
2.2	3.3	4.3	8.3	10%	16.7%	2019

وبصفة عامة لخص المركز المصري للدراسات الاقتصادية بانه يمكن القول ان صفات العمل للنساء هي:

- ضعف مشاركة الإناث في سوق العمل مقارنة بالذكور والأرقام خير دليل على ذلك
- تفضيل الإناث للعمل الحكومي في مقابل القطاع الخاص لمرونة العمل الحكومي
- قطاعات التعليم، والملابس الجاهزة والصحة وأنشطة العمل الاجتماعي والاتصالات والمعلومات والزراعة والتجزئة والغذاء والإقامة هي الأكثر توظيفاً للإناث وجذباً لها
- نصف قوة العمل من الإناث تعمل في وظائف مدفوعة الأجر خاصة أعمال مع الأسرة
- مازال يوجد فارق في الأجور بين الجنسين في عدد من الأنشطة الاقتصادية والمهن
- النسبة الأكبر من المتعطلات بين الحاصلات على تعليم متوسط فني وجامعي وفوق الجامعي وهنا نسأل ما هو دور التعليم هل عامل مساعد ام يضيف عبا في اخباء الوظائف
- أكثر من نصف المشتغلات يعملن في القطاع غير الرسمي وبالتالي القطاعات الرسمية لا تعطى فرص كاملة للمرأة
- الحاجة "هي أكثر الدوافع للجوء الإناث لخيار العمل الحر أكثر من اثبات الذات
- محدودية دور المرأة في صنع القرار وتمثيل ضعيف للمرأة في مجالس الإدارات
- ضعف التمكين السياسي والاقتصادي بصفة عامة رغم التحسن الكبير في التعليم والصحة